



(تقييم أداء نواب المحافظات في جلسات تقييم الحكومة)

مارس ٢٠٢١

عبد الناصر قنديل

ورقة سياسات ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان

تمثل (الجهوية) بما تتضمنه من خصائص سكانية أو مهنية أو عمرية أو فئوية عنصرا بالغ الأهمية في تحليل المشهد البرلماني وتوقع أدوات وآليات التعامل معه سواء علي مستوى طرح القضايا والاحتياجات الأولى بالرعاية والاهتمام التنفيذي أو علي مستوى تكوين الانحيازات وتكوين وجهات النظر تجاه المعروض من تشريعات وسياسات عامة بما يجعل من تحليلها واستنباط نواتجها ودلالاتها عنصرا بالغ الأهمية في تقييم التجربة أو الوصول لتصور حول مستقبلها وقدرتها علي تحقيق انطباق مجتمعي داعم وإيجابي تجاه المجلس وأدائه كمعبر عن الإرادة الشعبية ومتحدث باسمها .

من هذا المنطلق تتبدي الأهمية التي تمثلها القراءة الرقمية والإحصائية للأداءات النيابية مع بداية الفصل التشريعي الحالي خصوصا في ظل وجود قضية متكاملة تصلح أن تكون أداة موضوعية للقياس والتحليل والاستنتاج مثل تقييم السياسات الحكومية وأداءات التركيبة الوزارية في انجاز البرنامج الحكومي (٢٠١٨ - ٢٠٢٢) في سلوك برلماني غير مسبوق ويظهر اعتماد منهجية موضوعية في بيان الموقف الشعبي مما يتم من خطط وبرامج وأيضا تجاه القائمين علي تنفيذها كمرشد أو دليل يقدم لمؤسسة الرئاسة تصور موضوعي داعم للقرار المتعلق بتطوير التركيبة الوزارية أو استبدالها .

- تحليل مدد انعقاد الجلسات

طوال الفصل التشريعي (الأول) ظلت مسألة انتظام جلسات البرلمان وقدرة المجلس علي إزام النواب بالحضور وفقا للمواعيد التنظيمية المحددة لانعقاد قضية تنال من صورة ومكانة المجلس شعبيا خصوصا مع التأخيرات والتأجيلات غير المقبولة في بدء انعقاد الجلسات أو في مناقشة التشريعات والقوانين والقيام بالمهام والأدوار البرلمانية وهي أزمة تركت أثرها السلبي والمحبط بالنسبة للجلسات التي تستوجب أغلبية خاصة حددتها اللائحة للدرجة التي جعلت الدكتور علي عبد العال رئيس المجلس يهدد - في أكثر من موقف - بإعمال النصوص اللانحائية أو بتعليق أسماء النواب غير الملتزمين خارج القاعة وإبلاغ وسائل الإعلام دون أن يغير ذلك من الأمر شيئا .

غير أنه مع بداية عمل المجلس الحالي وانتخاب المستشار حنفي جبالي لرئاسته فقد أكد علي منهجه في الالتزام الصارم بانعقاد الجلسات في مواعيدها (نريد أن نعطي مظهر حضاري لجميع النواب سواء في الداخل أو الخارج ونرجو الالتزام ليس بالدقيقة ولكن بالثانية في موعد انعقاد الجلسات البرلمانية) بل وانتقل بالتهنئة إلي منطقة التحذير بقوله (سنكرر التنويه عدة مرات ثم نتوقف أملين في أن يلتزم الجميع بالتقاليد البرلمانية) وهو ما ترك أثره علي التزام النواب بل ومنح انطبعا بصورة برلمانية أكثر تألقا وانضباطا من المجلس السابق تضاف للرسائل الايجابية التي تواترت رغم قصر مدة انعقاده (زمنيا)

ولقد انعكس هذا الالتزام والخطاب التنظيمي الحاسم في إرساء قواعد انضباطية بصورة رقمية علي أداء المجلس حيث شهدت فترة التقييم الحكومي ومناقشة الوزراء انعقاد عدد (٢٢) جلسة عامة كان من اللافت أن من بينها (١٣) جلسة بدأت في مواعدها اللانحائي المحدد دون أي تأخير في سابقة ايجابية تعكس مدي انضباط النواب وحرصهم علي الالتزام في ظل وضوح حسم وإصرار رئاسة المجلس علي تحقيقه كمعزز إيجابي لمكانة وإدارة المستشار حنفي جبالي للجلسات .

بينما شهدت (٩) جلسات تأخر المجلس في بدء جلساته لمدة تتراوح بين (٥) دقائق (مرة) و (١٠) دقائق (٥) مرات و (١٥) دقيقة (مرة) و (٢٥) دقيقة (مرة) فيما كان أقصى تأخير في بدء الجلسة الرابعة التي تأخرت (٤٠) دقيقة كما كان من الملاحظ أن تلك التأخيرات انحصرت في الجلسات (العشر) لتتوقف تماما بداية من الجلسة (١٢) بما يكشف عن التزام النواب

بالقواعد بعد اختبار مدي التزام قيادة المجلس باعمالها وهي رسالة شديدة الأهمية حول مقتضيات ومهارات رئاسة المجلس وأيضاً متطلباتها .

ليصل مجموع مدد التأخر إلي (١٣٥) دقيقة بما يعادل (٢,١٥) ساعة بينما بلغ مجموع زمن انعقاد الجلسات (٨,٩٤٥) دقيقة تعادل (١٤٩,٥) ساعة الأمر الذي يشير إلي أن كل جلسة استغرقت (٤٠٧) دقيقة أو (٦,٤٧) ساعة في رقم يكشف عن ايجابية الأداء وسخونة النقاشات وتنوع وجهات النظر حيث أتت الجلسة (١٩) كأطول الجلسات زمنياً (١٢,٣٠) ساعة حيث خصصت لمناقشة وزير (الكهرباء - الإسكان) تليها الجلسة (الأولى) بزمن (١١,٤٥) ساعة والتي شهدت حزمة الإجراءات التنظيمية لافتتاح الفصل التشريعي من حلف اليمين إلي انتخاب هيئة المكتب بداية من رئيس المجلس ثم الوكيلين تليها الجلسة (١٨) بزمن (١٠,٣٠) ساعة والتي شهدت مناقشة وزير (الأوقاف - التجارة والصناعة)

في المقابل فقد أتت الجلسات (٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦) كأقصر الجلسات زمنياً بزمن (١٠ - ١٥ - ٢٠ - ٣٠ - ٤٥) دقيقة (علي التوالي) باعتبارها جلسات إجرائية حددت توقيتاتها وطبيعة المهام والأنشطة التي تمارس فيها لانحة المجلس الداخلية لكونها مخصصة لإبداء رغبات عضوية اللجان النوعية وإعلان قوانينها وإجراء انتخابات هيئات مكاتبها ولا تتضمن أي نقاشات أو حوار في قضايا العمل النيابي إلا بقدر ما قد تستدعيه الأحداث الطارئة والعاجلة التي تستلزم موقفاً سريعاً من البرلمان (وهو ما لم يحدث سوى لمرة واحدة تطلبت حديثاً في اللانحة من قبل وكيل المجلس إضافة لاقتراح وحيد من قبل زعيم الأغلبية وممثل الهيئة البرلمانية لحزب مستقبل وطن)

تحليل مدد الجلسات							
الجلسة	البداية	النهاية	المدة	الجلسة	البداية	النهاية	المدة
١	١١,١٠	١٠,٥٥	١١,٤٥	١٢	١,٠٠	٩,٢٠	٨,٢٠
٢	١١,١٠	١١,٢٠	٠,١٠	١٣	١,٠٠	٦,٣٠	٥,٣٠
٣	١١,٠٠	١١,١٥	٠,١٥	١٤	١١,٠٠	٦,١٥	٧,١٥
٤	١,٤٠	٢,٠٠	٠,٢٠	١٥	١١,٠٠	٧,١٠	٨,١٠
٥	٥,٠٠	٥,٣٠	٠,٣٠	١٦	١١,٠٠	٧,٤٠	٨,٤٠
٦	١,٠٥	١,٥٠	٠,٤٥	١٧	١١,٠٠	٩,٠٠	١٠,٠٠
٧	٢,٤٥	٦,٠٠	٣,١٥	١٨	١١,٠٠	٩,٣٠	١٠,٣٠
٨	١١,١٥	٧,١٠	٧,٥٥	١٩	١١,٠٠	١١,٣٠	١٢,٣٠
٩	١١,١٠	٤,٥٠	٥,٤٠	٢٠	١١,٠٠	٧,٤٥	٨,٤٥
١٠	١١,١٠	٥,٤٠	٦,٣٠	٢١	١١,٠٠	٤,٤٥	٥,٤٥

٦,٢٠	٥,٢٠	١١,٠٠	٢٢	٨,٢٠	٧,٣٠	١١,١٠	١١
------	------	-------	----	------	------	-------	----

١ - التحليل الجغرافي لحادثات النواب

تمثل المنهجية الوطنية لإقرار قواعد التقسيم الإداري للبلاد أحد المعضلات الرئيسية التي تواجه المشرع عند وضع النظام الانتخابي وتحديد نطاقات الدوائر أو حصص كل منها من المقاعد كنتيجة طبيعية لغياب العدالة والمساواة المكانية والجغرافية بين المحافظات وتغير مساحاتها وعدد سكانها وفق مؤشرات النشاط الاقتصادي والبيئي وهو ما كان سببا في تفاوت وتباين صارخ في عدد المقاعد والمساحات الجغرافية المخصصة لكل محافظة أو دائرة انتخابية .

ومع الذهاب لكل عملية انتخابية وطنية كانت الاعتراضات والرفض الناتج عن عمليات التقسيم أو التداخل بين النطاقات الجغرافية بما يصاحبها من سمات سكانية وعشائرية سمة غالبية علي المشهد وسببا في غياب الرضاء المجتمعي عن المشهد الانتخابي ونواتجه ليأتي دستور ٢٠١٢ محاولا وضع قواعد تنظيمية ضامنة للعدالة والمساواة في الحصص العددية للنواب حيث نصت المادة (١١٣) على أن (يشكل مجلس النواب من عدد لا يقل عن ثلاثمائة وخمسين عضواً يُنتخبون بالاقتراع العام السري المباشر ويشترط في المترشح لعضوية مجلس النواب أن يكون ويبين القانون شروط العضوية الأخرى ونظام الانتخاب وتقسيم الدوائر الانتخابية بما يراعى التمثيل العادل للسكان والمحافظات) قبل أن تطوره المادة (١٠٢) من دستور ٢٠١٤ بمزيد من التخصيص والقواعد حيث نصت علي أن (يشكل مجلس النواب من عدد لا يقل عن أربعمائة وخمسين عضواً يُنتخبون بالاقتراع العام السري المباشر ويشترط في المترشح لعضوية مجلس النواب أن يكون ويبين القانون شروط الترشح الأخرى ونظام الانتخاب وتقسيم الدوائر الانتخابية بما يراعى التمثيل العادل للسكان والمحافظات والتمثيل المتكافئ للناخبين)

غير أن واقع التطبيق لتلك النصوص الدستورية قد شهد عوائق وعثرات أكبر كانت سببا في أحكام قضائية ببطان عمليات الدعوة لإجراء الانتخابات كأثر ناتج لعمليات تقسيم الدوائر الانتخابية وعدم عدالتها وفقا للنص الدستوري ليجد المشرع نفسه مضطرا للتدخل (ثانية) وطرح تعديل دستوري ٢٠١٩ بمقتضاه تم إلغاء عبارة (التمثيل المتكافئ للناخبين) بما استتبعها من إعادة رسم وصياغة الدوائر الانتخابية لتتوافق مع نظام الانتخاب (المختلط) وعدد المقاعد المخصصة لكل محافظة .

ليصدر القانون (١٧٤) لسنة ٢٠٢٠ في شأن تقسيم دوائر انتخابات مجلس النواب متضمنا الجمع بين نظامي الفردي (٢٨٤) مقعد توزعت بين (١٤٣) دائرة انتخابية بحيث أصبحت هناك (٤٤) دائرة تنتخب كل منها نائب (واحد) وعدد (٦٢) دائرة تنتخب كل منها نائبين (اثنين) وعدد (٣٢) دائرة تنتخب كل منها (ثلاث) نواب وعدد (٥) دوائر تنتخب كل منها (٤) نواب فيما خصص لنظام القوائم المغلقة المطلقة (٢٨٤) مقعد توزعت بين (٤) دوائر جماعية موسعة بينها (دائرتان) تنتخب كل منهما (١٠٠) نائب و (دائرتان) تنتخب كل منهما (٤٢) نائب إضافة لأحقية رئيس الجمهورية في تعيين (٢٨) نائب بما يعادل (٥ %) من إجمالي المقاعد المنتخبة ليصل إجمالي عدد مقاعد مجلس النواب إلي (٥٩٦) مقعد .

وبتحليل حصص ونسب المقاعد الانتخابية وفقا لقواعد العدالة السكانية والجغرافية التي حددت النصاب العددي لكل مقعد بالمجلس (١٤٣,١٦٦) مواطن لنجد أن محافظة القاهرة قد استحوذت علي النسبة الأكبر بعدد (٦٢) مقعد تليها محافظة الجيزة (٤٨)

مقعد ثم الشرقية (٤٢) والدقهلية (٣٨) والبحيرة (٣٨) بينما أنتت (٤) محافظات (بورسعيد - السويس - الوادي الجديد - جنوب سيناء) بحصة هي الأقل عدديا داخل المجلس وفقا لمتوسط سكانها بعدد (٤) مقاعد لكل محافظة منها .

ولقد انعكس هذا التفاوت والاختلاف في حصص المقاعد للمحافظات خلال جلسات تقييم الأداءات الحكومية حيث توافقت الاتجاهات العامة للإقبال علي المشاركة والحديث من قبل النواب في الجلسات مع الأعداد الخاصة بكل محافظة فأنتت القاهرة كأكثر المحافظات تفاعلا بعدد (٤٢) نائب انطلاقا مع كونها الأكثر عددا والأكثر سكانا إضافة لاعتبارها - كعاصمة وطنية - هي الأكثر احتياجا ومطالبات تليها الجيزة بعدد (٣٩) نائب ثم الدقهلية (٣٤) والشرقية (٣٢) والبحيرة (٢٨) وهي أرقام تتناسب مع تراكم الخبرات النيابية لتلك المحافظات وعدد نوابها الأكبر ضمن التركيبة البرلمانية إضافة لتناسبه مع حجم الاحتياجات والقضايا المجتمعية التي تحتاج لمساندة وتدخّل تنفيذي من أجل الوفاء بها بينما كانت المحافظات الأقل من حيث (عدد) تفاعلات النواب لمحافظة الوادي الجديد باعتبارها الأقل علي مستوي كافة المحافظات بعدد نائبين (اثنين) تليها جنوب سيناء (٣) والسويس (٣) وبورسعيد (٤) تجمعها الطبيعة الحدودية وقلة أعداد القاطنين مع غلبة التركيبة العشائرية والقبلية بما يستتبعها من إحساس بالاستغناء وعدم الحاجة لمساندات قطاعية في ظل نظام للتكافل والدعم القائم علي روابط المصاهرة والدم .

الجدير بالاهتمام هنا أنا محافظتي (بورسعيد - السويس) رغم كونهما ضمن (أقل) المحافظات من حيث عدد طالبي التحدث من النواب وأيضا من حيث العدد الإجمالي للمداخلات إلا أنهما تميزتا عن باقي المحافظات بكونهما المحافظتين الوحيدتين اللتين تحدثت (جميع) نوابهما - دون أي استثناء أو صمت - حيث شارك نواب بورسعيد (الأربعة) فيما شارك من السويس (ثلاثة) نواب هم كافة ممثلي المحافظة بمجلس النواب (حاليا) نظرا لوفاة النائب الرابع عن المحافظة اللواء حسن عيد متأثرا بإصابته بفيروس (كوفيد ١٩)

تحليل التوزيع الجغرافي لتفاعل النواب					
العدد	المحافظة	م	العدد	المحافظة	م
١٦	بني سويف	١٥	٤٢	القاهرة	١
١٥	الفيوم	١٦	٣٩	الجيزة	٢
١٥	قنا	١٧	٣٤	الدقهلية	٣
٨	دمياط	١٨	٣٢	الشرقية	٤
٧	الإسماعيلية	١٩	٢٨	البحيرة	٥
٧	أسوان	٢٠	٢٥	الغربية	٦
٦	الأقصر	٢١	٢٣	القليوبية	٧
٥	مرسي مطروح	٢٢	٢٢	الإسكندرية	٨

٥	البحر الأحمر	٢٣	٢٢	سوهاج	٩
٥	شمال سيناء	٢٤	٢١	المنيا	١٠
٤	بورسعيد	٢٥	٢٠	المنوفية	١١
٣	السويس	٢٦	١٩	معين	١٢
٣	جنوب سيناء	٢٧	١٧	كفر الشيخ	١٣
٢	الوادي الجديد	٢٨	١٦	أسيوط	١٤

٢- التحليل الجغرافي للمداخلات

علي الرغم من حالة الثبات في المراكز الرئيسية المرتبطة بعدد ممثلي كل محافظة في مجلس النواب وما يرتبط بها من تفاعل ومشاركة في الجلسات المخصصة لمناقشة الانجاز في تنفيذ الخطط الحكومية وتقييم الادعاءات الوزارية إلا أن طبيعة كل نائب ورغبته في التمايز ساهمت في إعادة رسم خارطة المشاركة وتغيير ترتيب المشاركة الايجابية بينها حيث تقدمت محافظة الجيزة لتصدر الترتيب العام بعدد (١١٨) مداخله تظهر مدي الفعالية والكفاءة التي أظهرها نواب المحافظة إضافة للدعم الهائل من ناحية العدد الذي قدمه وكيل المجلس محمد أبو العنين باعتباره أكثر النواب تفاعلا ومشاركة بعدد (١٩) مداخله تجعله (بمفرده) أكثر ايجابية ومشاركة من نواب (٨) محافظات تليها محافظة الدقهلية التي احتلت المركز (الثاني) بعدد (١١٦) مداخله علي الرغم من أن متوسط عدد نوابها الفعلي يضعها في المركز (الرابع) وهو تقدم يرتبط بكفاءة نواب المحافظة وتاريخها البرلماني العريق إضافة لسخونة المعارك الانتخابية بها الأمر الذي جعل نوابها راغبين في إثبات جدارتهم في الفوز بالمقاعد والقدرة علي المطالبة بحقوق المواطنين وتلبية احتياجاتهم .

أما القاهرة فقد تراجعت للمركز الثالث بعدد (١٠٢) مداخله كرقم غير مقبول ولا يتناسب مع حجم عضويتها أو عدد طالبي الكلمة والمساهمين في إثراء النقاشات من نوابها وهو أمر ربما كان مرجعه طبيعة العواصم ونوعية النواب الذين يمثلونها والذين يأتي أغلبهم من رجال الأعمال والشخصيات العامة التي لا تتزاحم علي المشاركة إلا لو كان لديهم إضافات فكرية تستحق العرض أو مصلحة مباشرة في القضايا موضوع النقاش وهو ما لا يتناسب مع الجلسات الافتتاحية التي يغلب عليها الجانب الاستكشافي والحذر في تقديم وجهات النظر خاصة تلك التي تجتذب جدلا حواريا أو تستعدي قطاعات مجتمعية نتيجة انحيازها لصالح قطاعات غيرها تليها محافظة البحيرة بعدد (٨٨) مداخله تقدم بها (٢٨) نائب متأثرين في ذلك بطبيعة المحافظة الزراعية والساحلية ونقص الخدمات العامة خصوصا في المراكز الريفية انتهاء بمحافظة الشرقية التي تراجعت من المركز (الثالث) في عدد المقاعد لتحتل المركز (الخامس) في المداخلات بعدد (٨٥) مداخله وهو ترتيب لا يتناسب مع طبيعة المحافظة أو عدد ممثليها وتنوعهم الفكري والسياسي .

علي الناحية الأخرى فقد أتت المحافظات الحدودية والساحلية ضمن فئة (الأقل) من حيث عدد المداخلات المقدمة من نواب كل محافظة بما يمكن تفسيره (جزئيا) بمحدودية عدد النواب الممثلين لها وحجم التغيير الفعلي في هؤلاء النواب الممثلين حيث احتلت

السويس المركز الأخير بعدد (٤) مداخلات فقط تسبقها محافظتي (الوادي الجديد - جنوب سيناء) بعدد (٥) مداخلات لكل محافظة ثم شمال سيناء (٨) والبحر الأحمر (٩) وهو مؤشر يحتاج للاهتمام والمتابعة بما يضمن رفع الكفاءة والتمثيل الجيد عن مطالب السكان والقاطنين خصوصا في ظل الامتياز والحماية الدستورية التي منحها الدستور لتلك المحافظات بعيدا عن قواعد العدالة والمساواة السكانية لكل مقعد من مقاعد البرلمان .

التحليل الجغرافي للمداخلات					
العدد	المحافظة	م	العدد	المحافظة	م
٣٦	معين	١٥	١١٨	الجيزة	١
٣٥	بني سويف	١٦	١١٦	الدقهلية	٢
٢٥	دمياط	١٧	١٠٢	القاهرة	٣
٢٤	أسوان	١٨	٨٨	البحيرة	٤
٢٣	الفيوم	١٩	٨٥	الشرقية	٥
٢١	الأقصر	٢٠	٧٥	الغربية	٦
١٤	بورسعيد	٢١	٦٣	المنيا	٧
١٣	الإسماعيلية	٢٢	٦٠	سوهاج	٨
١٠	مرسي مطروح	٢٣	٥٦	القليوبية	٩
٩	البحر الأحمر	٢٤	٥٣	قنا	١٠
٨	شمال سيناء	٢٥	٥١	الإسكندرية	١١
٥	جنوب سيناء	٢٦	٥١	كفر الشيخ	١٢
٥	الوادي الجديد	٢٧	٤٠	أسيوط	١٣
٤	السويس	٢٨	٣٩	المنوفية	١٤

وبمقياس آخر وهو (مقياس متوسطات الفعالية والمشاركة) لنواب كل محافظة بما قد يخلق نوعا من عدالة القياس وتحليل عوامل ايجابية المشاركة وذلك من خلال مقارنة (ناتج قسمة) إجمالي مداخلات كل محافظة علي عدد النواب الذين طلبوا الكلمة منها خلال جلسات مساءلة الحكومة حيث نجد أن المركز الأول لأكثر المحافظات فعالية ومشاركة سينتقل لمحافظة قنا بعدد (٣,٥٣) مداخلات لكل متحدث تليها الأقصر بعدد (٣,٥) مداخلات وبورسعيد (٣,٥) وأسوان (٣,٤٣) مداخلات وهي محافظات تتسم بمحدودية عدد

النواب الذين يمثلونها مع حالة مرتفعة من الوعي والحرص علي المشاركة وإعمال قواعد التغيير في اختيارات النواب وهو ما سبق رصده تفصيليا عند الحديث عن محافظة الأقصر باعتبارها نموذجا لحالة الوعي والحرص علي التغيير عند تحليل نتائج انتخابات مجلسي (الشيوخ - النواب) بما يفسر انعكاسات المشهد عند تحليل متوسطات المشاركة .

علي الناحية الأخرى فقد أتت محافظة السويس كأقل المحافظات تفاعلا بعدد (١,٣٣) مداخلة لكل نائب تليها الفيوم (رغم كونها احدي محافظات الوسط من ناحية الموقع والعدد والاحتياجات) بعدد (١,٥٣) وشمال سيناء (١,٦) وجنوب سيناء (١,٦٦) والبحر الأحمر (١,٨) والإسماعيلية (١,٨٦) وهي جميعها محافظات حدودية ومحدودة العدد يغلب عليها الطابع العشائري والقبلي بما قد يتطلب الاهتمام ببرامج رفع الكفاءة وبناء الظهير المجتمعي الواعي والفاعل في الشأن العام لضمان تجاوز تلك المؤشرات السلبية وأيضا الارتقاء بمستوي الخدمات كوسيلة لتحقيق الاندماج القومي بصورة متكاملة في تلك المجتمعات .

- تحليل تفاعلات نواب المحافظات

تمثل الجغرافيا والبيئة المكانية عاملا شديدا للتأثير في تكوين الانحيازات القيمية وتحديد المواقف والإنحيازات الشخصية تجاه الأحداث العامة من منطلق أن الإنسان هو ابن لبيئته وخير معبر عن معيبتها وهو ما يمكن القول بأنه قد انعكس بصورة واضحة في الرصد الرقمي لمستوي التفاعل الايجابي لأبرز ممثلي المحافظات خلال الجلسات الخاصة بتقييم الأداءات الحكومية حيث تظهر الأرقام حالة التمايز وارتفاع عدد المداخلات التي قدمها ممثلي المحافظات الأعلى تفاعلا بعكس المحدودية والندرة التي تظهر من ممثلي المحافظات الأقل تفاعلا ونشاطا .

ففي الوقت الذي احتلت فيه محافظة الجيزة صدارة الترتيب الجغرافي بعدد (١١٨) مداخلة فقد احتل ممثلها النائب محمد أبو العينين صدارة المداخلات العامة بعدد (١٩) مداخلة بما يظهر الارتباط الوطيد بين نشاط النائب وطبيعة التركيبة الممثلة للمحافظة ليتبعه عدد (١٢) مداخلة كتعبير عن أعلي المداخلات لممثلي محافظتي الشرقية (محمد هاني أبازة) وقنا (أشرف رشاد الشريف) ثم عدد (١٠) مداخلات كحد أقصى لمداخلات النائب محمد عبد الحميد هاشم (كفر الشيخ) فيما تقاسمت محافظتي البحيرة (بلال النحال) والغربية (أمال عبد الحميد) عدد المداخلات الأقصى لنوابهما بعدد (٩) مداخلات

في المقابل أتى عدد (٨) مداخلات كحد أقصى قدمه أعلي نواب محافظات الدقهلية (أحمد العوضي - حسن المير) وسوهاج (مصطفى سالم) ودمياط (ضياء الدين داود) فيما تقاسمت (٤) عدد المداخلات الأقصى لنوابها بعدد (٧) مداخلات لكل نائب وهي القاهرة (أحمد علي إبراهيم) والقليوبية (محمد مدينة) والمنوفية (مها شعبان) وأسوان (جابر أبو خليل) ليتكرر العدد بتقاسم (٤) محافظات للحد الأقصى لمداخلات نوابهم (٦) مداخلات (المنيا - الأقصر - بورسعيد - الإسماعيلية) ثم (٥) محافظات وكتل نوعية (بني سويف - أسيوط - الإسكندرية - مطروح - المعينون) بعدد (٥) مداخلات لأعلي نوابهم فيما انفردت محافظة الوادي الجديد بعدد (٤) مداخلات تلتها (الفيوم - البحر الأحمر - جنوب سيناء) بعدد (٣) مداخلات نهاية بمحافظات (السويس - شمال سيناء) بعدد (مداخلتين) لأبرز نواب كل منهما .

ويعكس تراجعات واضحة لمعايير النشاط والتفاعل من قبل النائبات فقد تمكنت (٦) نائبات من صدارة المشاركة والتفاعل بين نواب محافظاتهم وهم أمال عبد الحميد (الغربية) مها شعبان (المنوفية) مها عبد الناصر (المنيا) سناء السعيد (أسيوط) فضية سالم

عبيد الله (جنوب سيناء) عايدة السواركة (شمال سيناء) كمعزز شديد الأهمية يمكن اعتباره يمنحهم قوة مضافة خلال الجلسات المقبلة خصوصا بالنظر لطبيعة القضايا والموضوعات التي تمت إثارتها خلال الحوارات الوزارية .

كما أن من دلالات المشهد الايجابية غياب الهيمنة أو السيطرة السياسية علي الأداء البرلماني حيث تعكس الأرقام المرتبطة بأبرز وأنشط نواب المحافظات حالة تنوع سياسي ومشاركة فاعلة لغالبية التيارات السياسية رغم وجود تمثيل برلماني متفوق ومهيمن لصالح حزب مستقبل وطن كان متوقع معه وفي ظل انتشار نوابه وممثليه بين جميع المحافظات أن يستحوذ الحزب علي غالبية المداخلات ويفرض توجهاته علي القاعة وهو ما لم يحدث أو تظهر بوادر لرغبة في فرضه علي المشهد فتشير الأرقام إلي أن ممثلي المحافظات الأبرز في طلب الكلمة وعدد (٣٤) نائب قد توزعوا بين (٨) قوي وأحزاب سياسية تصدرها مستقبل وطن بعدد (١٣) (نائب يليه المستقلون بعدد (٩) نواب ثم الوفد (٤) والشعب الجمهوري (٣) والديمقراطي الاجتماعي (٢) وحماة وطن والمؤتمر والنور بعدد (نائب) لكل حزب منها .

علي أن الأداء العقلاني لمستقبل وطن لم يشفع له لدي البعض الذين أرادوا استباق المشهد بانتقاد يخلق لهم تمايزا حيث شهدت الجلسة (الحادية والعشرون) بتاريخ الأحد ٧ فبراير ٢٠٢١ انتقادا للحزب خلال مداخلة النائب خالد أبو نحول حيث تحدث عن (ضرورة المساواة في منح الكلمة أثناء بيانات السادة الوزراء دون تفرقة بين أعضاء حزب الأغلبية وباقي السادة الأعضاء) وهو ما رد عليه النائب أشرف رشاد رئيس الهيئة البرلمانية لحزب مستقبل وطن بتوضيحه أن (نسبة مشاركة نوابنا في المناقشات (٣٢ %) وهي نسبة لا تنماشى مع عدد أعضاء الحزب في المجلس والنائب الذي تناول الأمر تحدث (٦) مرات تعقيبا علي الوزراء وهذه النسبة لم تتح ل (٢٨٠) نائبا من نوابنا) كما عقب في تأكيده علي منهجية حزب الأغلبية في التعامل مع طلبات الكلمة (نحترم إعطاء الفرصة للمعارضة وستعاون مع رئيس المجلس دوما في إرساء قواعد الحديث)

تفاعل نواب المحافظات			
م	المحافظة	النائب	المداخلات
١	الجيزة	محمد محمد أبو العنين	١٩
٢	قنا	أشرف رشاد الشريف	١٢
٣	الشرقية	محمد هاني أباطة	١٢
٤	كفر الشيخ	محمد عبد الحميد هاشم	١٠
٥	الغربية	أمال عبد الحميد	٩
٦	البحيرة	بلال حامد النحال	٩
٧	الدقهلية	أحمد العوضي	٨
٨		حسن حسين المير	٨

٨	مصطفى سالم	سوهاج	٩
٨	ضياء الدين داود	دمياط	١٠
٧	أحمد علي إبراهيم	القاهرة	١١
٧	محمد عبد الواحد مدينة	القليوبية	١٢
٧	مها شعبان حسان	المنوفية	١٣
٧	جابر أبو خليل	أسوان	١٤
٦	مجدي ملك	المنيا	١٥
٦	مها عبد الناصر		١٦
٦	بهاء الدين أبو الحمد	الأقصر	١٧
٦	أحمد فرغلي	بورسعيد	١٨
٦	أحمد بدران البعلي	الإسماعيلية	١٩
٥	د / علي بدر	بني سويف	٢٠
٥	سناء السعيد	أسيوط	٢١
٥	أحمد خليل خير الله	الإسكندرية	٢٢
٥	جمال الشورى	مرسي مطروح	٢٣
٥	عماد خليل	معين	٢٤
٤	تامر عبد القادر	الوادي الجديد	٢٥
٣	سيد سلطان	الفيوم	٢٦
٣	أحمد دياب		٢٧
٣	حسام عوض الله	البحر الأحمر	٢٨
٣	ناصر عطية		٢٩
٣	فضية سالم عبيد الله	جنوب سيناء	٣٠
٢	جمال عبيد	السويس	٣١
٢	رحمي بكير	شمال سيناء	٣٢

٢	عابدة السواركة		٣٣
٢	عزيز مطر		٣٤

ـ التحليل الجغرافي لنواب الصمت

لسنوات طوال - في تاريخ الحياة النيابية المصرية - ظلت ظاهرة (نواب الصمت) أو ما تعارف الإعلام علي تسميته (أبو الهول) كمصطلح يشير للنواب الذين لا يتفاعلون مع الجلسات ولا يشاركون في طلب الكلمة وممارسة التأثير علي السياسات العامة عبرها أحد أبرز المثالب وأوجه العوار التي تساهم في رسم صورة غير ايجابية عن الأداءات البرلمانية ومكانة المجالس المتلاحقة لدي النخبة والقطاعات المجتمعية والشعبية .

وعلي الرغم من انحسار الظاهرة وتراجع أعداد النواب الذين ينطبق عليهم هذا التوصيف لأسباب عديدة يرتبط بعضها بارتفاع حالة الوعي المجتمعي القادر علي مسألة النواب ومحاسبتهم بما قد يصل لاستبعاد إمكانات إعادة التصويت لصالحهم أو طبيعة النخبة وتأثرها بارتفاع مستويات التعليم والثقافة أو كثافة الاهتمام الإعلامي ورصده للأداءات النيابية ومجريات المشهد وتفاعلاته بما يجبر الجميع علي محاولة البحث عن مساحة للظهور والتمايز إلا أن البعض استمر في صمته وبعده عن الميكروفون والحديث داخل القاعة

فتشير الأرقام إلي أنه من بين نواب المجلس الحالي فقد بلغ عدد النواب الصامتين خلال جلسات عرض تقرير الانجاز في تطبيق البرنامج الحكومي (١٣١) نائب يمثلون (٣٢,١٣ %) من إجمالي عضوية المجلس ويتوزعون بين (٢٦) محافظة ومكون نوعي برلماني بنسب تزيد وتقل بحسب طبيعة المحافظة وعدد ممثليها في المجلس الحالي باستبعاد محافظتي (بورسعيد - السويس) اللتين تميزتا بحديث ومشاركة كافة نوابهما دون استثناءات .

وقد تصدرت (القاهرة) محافظات الصمت بعدد (٢٠) نائب في رقم له دلالاته التي تستوجب تقويم الأداءات خصوصا مع سخونة التنافس الراغب في الفوز بالمقعد في دوائرها رغم أن النسبة الغالبة من هؤلاء الصامتين قد أتت من نواب (القوانم) وليس نواب (الفردي) تليها الإسكندرية (العاصمة الثانية) بعدد (١٢) نائب ثم البحيرة (١٠) والشرقية (١٠) وهي محافظات كثيفة العضوية وشهدت اختياراتها جدلا يرتبط بهيمنة أصحاب القدرات المالية الواسعة علي الترشيحات الرئيسية بما قد يتطلب أعمال قواعد التعاون مع مراكز صنع السياسات والمكاتب النيابية الجماعية لدعمهم في ممارسة أدوارهم بصورة تتجاوز انشغالاتهم وضيق الأوقات المتاحة أمامهم .

وعلي الرغم من أن عمليات اختيارهم تمر باختبارات متعددة وتصفيات ترتبط باستكمال نواقص الكفاءات ودعم المجالس بخبرات وقامات متميزة فإن (المعينون) قد شهدوا ارتفاع في نسبة الصامتين حيث بلغ عددهم (٩) نواب كان من الغريب أن بعضهم يشغل مواقع رئيسية في تشكيلات البرلمان لتتوالي أرقام الصمت بين باقي المحافظات بأعداد تتناقص بشكل يتناسب مع حجم عضويات تلك الأقاليم الجغرافية وان كانت تظل مؤشر لخطر وقلق يتعلق بالأداء البرلماني الجمعي يستوجب بحث أساليب معالجته والتغلب عن مسبباته باعتبار ذلك أحد أهم خطوات تطوير الأداء البرلماني التي يعني بها المجلس في قمة هيكله القيادي (هيئة المكتب - اللجنة العامة)

تحليل التوزيع الجغرافي للنواب الصامتين

العدد	المحافظة	م	العدد	المحافظة	م
٤	الفيوم	١٤	٢٠	القاهرة	١
٣	قنا	١٥	١٢	الإسكندرية	٢
٢	كفر الشيخ	١٦	١٠	البحيرة	٣
٢	دمياط	١٧	١٠	الشرقية	٤
٢	الإسماعيلية	١٨	٩	معين	٥
٢	أسوان	١٩	٨	الجيزة	٦
٢	شمال سيناء	٢٠	٨	المنيا	٧
٢	الوادي الجديد	٢١	٧	أسيوط	٨
١	بني سويف	٢٢	٥	القليوبية	٩
١	الأقصر	٢٣	٥	الغربية	١٠
١	مرسي مطروح	٢٤	٥	سوهاج	١١
١	البحر الأحمر	٢٥	٤	الدقهلية	١٢
١	جنوب سيناء	٢٦	٤	المنوفية	١٣

■ المتوسطات العامة لاتجاهات المشاركة الجغرافية

وبحساب المتوسطات العامة للمشاركة في جلسات التقييم الحكومي وفقا لمؤشرات العدد الإجمالي لنواب البرلمان قياسا بعدد المتحدثين والمدخلات التي جري تقديمها مع حساب نسب المشاركة الفعلية للأقاليم الجغرافية وفقا لهذا المتوسط (العادل) نجد أنفسنا أمام مجموعة من النتائج والسمات التي تستطيع أن توظف لقياس منطقي وبرامج عمل ودعم برلماني تتسق بالمصداقية والكفاءة النوعية. وبالنظر لكون أن هناك (٤) مقاعد كانت (خالية) خلال جلسات تقييم الأداءات الحكومية كأثر ناتج عن وفاة (ثلاثة) نواب هم اللواء / حسن عيد (السويس) والدكتور / جمال حجاج (القليوبية) والذين شغلوا مقاعدهم عن النظام (الفردي) بما يستدعي إعلان لخلو الدوائر وإجراء انتخابات تكميلية وفق جدول زمني خاص وأيضا وفاة النائب فوزي فتي (الدقهلية) والذي شغل مقعده وفقا لنظام القوائم بما يستلزم تصعيد (الاحتياطي) الخاص به (وهو ما تم لاحقا) إضافة لوجود مقعد مخصص لدائرة دير مواس

(المنيا) بالنظام الفردي (لم تجر الانتخابات الخاصة به نتيجة صدور أحكام قضائية) ليتوقف إجمالي عدد النواب الفعلي بمجلس النواب عند رقم (٥٩٢) نائب .

وبحساب درجة فعالية الأدعاءات النيابية نجد أن عدد النواب الذين طلبوا الكلمة خلال جلسات تقييم الأدعاءات الحكومية ومسألة الوزراء قد بلغ (٤٦١) نائب يمثلون (٧٧,٨٧ %) من جملة أعضاء البرلمان كمؤشر للفعالية والاندماج السريع في العمل البرلماني رغم اختلاف النسب وحجم المشاركات من محافظة لآخرى بحسب ما يمكن استنتاجه من المعادلات الإحصائية والرقمية والتي تكشف لنا أن هناك (١٥) محافظة قد حققت نسب للمشاركة (أعلى) من المتوسط العام (الدقهلية - المنوفية - الغربية - كفر الشيخ - الجيزة - الفيوم - بني سويف - سوهاج - قنا - الأقصر - البحر الأحمر - دمياط - بورسعيد - السويس - مطروح) في المقابل كانت هناك (١٣) محافظة وتكتل جغرافي ونوعي قد أتت نسب وأعداد المشاركة منها (أقل) من المتوسط العام للفعالية (القاهرة - القليوبية - المنيا - أسيوط - الوادي الجديد - أسوان - الشرقية - الإسماعيلية - شمال سيناء - جنوب سيناء - الإسكندرية - البحيرة - المعينون) أما بالنظر لحجم وعدد المداخلات التي تقدم بها النواب خلال تلك الجلسات والتي بلغت (١٢٢٧) مداخلة وقياس مدي ارتباطها وعلاقتها بالعدد الإجمالي لنواب المجلس (٥٩٢) نائب نجد أن المتوسط العام لتلك المداخلات يقف عند (٢,٠٧) مداخلة لكل نائب وهو متوسط استطاعت (١٣) محافظة أن تتجاوزه وتحقق أرقاماً فعلية (أعلى) منه (الدقهلية - الغربية - كفر الشيخ - الجيزة - بني سويف - المنيا - سوهاج - قنا - الأقصر - أسوان - دمياط - بورسعيد - البحيرة) وذلك في مقابل (١٥) محافظة وتكتل جغرافي ونوعي أتت متوسطات مداخلات عضويتها (أقل) من المتوسط العام للمجلس (القاهرة - القليوبية - المنوفية - الفيوم - أسيوط - الوادي الجديد - البحر الأحمر - الشرقية - الإسماعيلية - السويس - شمال سيناء - جنوب سيناء - الإسكندرية - مرسى مطروح - المعينون)

ووفقاً لذات المؤشر السابق المرتبط بإجمالي عدد مداخلات النواب (١٢٢٧) مداخلة لكن بقياسها للعدد الفعلي للمتحدثين والفاعلين في جلسات تقييم الأدعاءات (٤٦١) نائب نجد أن متوسط المداخلات يرتفع ليصبح (٢,٦٦) مداخلة لكل متحدث أوضحت أن هناك (١٣) محافظة نجحت في أن تكون أكثر ايجابية وتفاعلاً للدرجة التي جعلتها تتجاوز المتوسط العام وتحقق متوسطاً خاصاً (أعلى) كنتيجة مباشرة لحماس وحرص نوابها علي طرح أفكارهم ومطالبهم (الدقهلية - الغربية - كفر الشيخ - الجيزة - المنيا - سوهاج - قنا - الأقصر - أسوان - الشرقية - دمياط - بورسعيد - البحيرة) بينما علي الجانب الأخر فقد فشلت (١٥) محافظة وتكتل جغرافي ونوعي في تحقيق أرقام ايجابية لتأتي متوسطات مداخلاتهم (أقل) من المتوسط العام (القاهرة - القليوبية - المنوفية - الفيوم - بني سويف - أسيوط - الوادي الجديد - البحر الأحمر - الإسماعيلية - السويس - شمال سيناء - جنوب سيناء - الإسكندرية - مرسى مطروح - المعينون)

الغريب أن الأرقام والمؤشرات السابقة رغم ما تحمله من (ثبات) واستقرار لأدعاءات عدد من المحافظات سواء كان ذلك بالسلب أو بالإيجاب فإن هناك عدد آخر من المحافظات تذبذب أداء نوابها بين الفعالية والحرص علي المشاركة وبين التراخي والتراجع والسلبية الأمر الذي يظهر مدي المرونة والقدرة علي تطوير الأدعاءات النيابية حال التعامل مع النواب وبين قيمة نشاطهم ووجود مؤسسات داعمة للإيجابي وناقدة لأوجه العوار والسلبية بما قد يطور من أدعاءات المجلس ويساهم في تحقيق غاياته .

فعلي نحو رقمي يمكن لنا رصد وجود (٩) محافظات دائمة التواجد في الجانب (الايجابي) للأدعاءات البرلمانية وفقاً للمقاييس والمعايير السابقة باعتبار متوسطات المشاركة فيها دوماً تتجاوز المتوسط العام للمجلس بصورة جماعية (الدقهلية - الغربية - كفر

الشيخ - الجزيرة - سواهج - قنا - الأقصر - دمياط - بورسعيد) بينما في المقابل تواجدت (٩) محافظات وتكتلات جغرافية ونوعية في الجانب (السليبي) لانخفاض متوسطات المشاركة بها بصورة دائمة كنتيجة مباشرة لضعف أداءات ممثليهم ونوابهم سواء كان ضعف الأداء ناتج عن محدودية المشاركة أو تدني عدد المداخلات المقدمة منها (القاهرة - القليوبية - أسيوط - الوادي الجديد - الإسماعيلية - شمال سيناء - جنوب سيناء - الإسكندرية - المعينون) لتبقي (١٠) محافظات غير مستقرة ومتنوعة الأدعاءات سلبا وإيجابا بحسب مؤشرات القياس المختلفة حيث تزيد نسب مشاركتها في مؤشر بينما تتراجع في مؤشر آخر (المنوفية - الفيوم - بني سويف - المنيا - أسوان - البحر الأحمر - الشرقية - السويس - البحيرة - مرسى مطروح)

- تحليل النواب الأكثر تفاعلا -

علي الرغم من أن عملية طلب الكلمة وتحديد المستحقين لها لا تتم بشكل عشوائي أو انتقائي مطلق بل تحكمها مجموعة من القواعد والمعايير الفنية المنصوص عليها في اللائحة الداخلية حيث نصت المادة (٢٩٠) علي أنه (لا يجوز لأحد أن يتكلم في الجلسة إلا بعد أن يطلب الكلمة ويأذن له الرئيس في ذلك ولا يجوز للرئيس أن يرفض الإذن في الكلام إلا لسبب تقتضيه أحكام هذه اللائحة) بينما تضمنت المادة (٢٩٤) تحديد مجموعة القواعد المنظمة لطلب الكلمة بالنص علي أنه (مع مراعاة ما ورد في شأنه نص خاص في هذه اللائحة عن الأولوية في الكلام يأذن الرئيس بالكلام لطالبيه حسب ترتيب تقديم طلباتهم مع مراعاة صالح المناقشة ويراعى إعطاء الأولوية للمسجلين لطلب الكلمة إلكترونيا ما لم يقتض صالح النقاش غير ذلك وعند تشعب الآراء يراعى الرئيس قدر الإمكان أن يتناوب الكلام المؤيدون والمعارضون للموضوعات المعروضة للمناقشة وفي جميع الأحوال، يراعى الرئيس العدالة والتنوع في توزيع الكلمة قدر الإمكان ومع عدم الإخلال بأحكام الفقرتين السابقتين يجوز لكل من طالبي الكلام أن يتنازل عن دوره لغيره وعندئذ يحل المتنازل إليه محله في دوره) كما حددت المادة (٢٩٦) زمن الحديث العام بأنه (مع مراعاة ما ورد بشأنه نص خاص في هذه اللائحة لا يجوز للعضو أن يتكلم أكثر من خمس عشرة دقيقة كما لا يجوز له الكلام أكثر من مرتين في ذات الموضوع إلا إذا أجاز المجلس ذلك) ولضمان الالتزام بالقواعد والضوابط الخاصة بنظام الحديث فقد نصت المادة (٢٩٨) أنه (إذا تبين بعد الإذن بالكلام للعضو أنه قد تكلم بالمخالفة لأي حكم من أحكام المادة (٢٩٧) كان لرئيس المجلس سحب الكلمة منه كما يجوز للمجلس بناء على اقتراح رئيسه أن يقرر تنبيهه إلى عدم تكرار ذلك أو حرمانه من الكلام في الموضوع المعروض حتى نهاية الجلسة) فان هناك عوامل متعددة لعبت دورا في تحديد المتحدثين وعدد حالات تكرار منح الكلمة لهم ربما كان من أبرزها :

أولا : النظام الإلكتروني المستحدث لتسجيل وطلب الكلمة والذي يعتمد علي استخدام جهاز (التابلت) إضافة للقدرة علي فهم

واستيعاب النظام الإلكتروني الخاص بالمجلس وهي أمور يصعب علي الكثير من نواب البرلمان استيعابها والتعامل معها إما بسبب حداثة التجربة البرلمانية أو بسبب عدم إجادة مهارات استخدام التكنولوجيا الحديثة .

ثانيا : السلطة المخولة لرئيس المجلس في منح الكلمة وإدارة النقاشات بمراعاة التنوع الفني والنوعي والسياسي بين

المتحدثين بما يضمن إثراء النقاش والاستماع لكافة وجهات النظر حول الموضوع المطروح بما يساهم في الوصول لنتائج ايجابية وملموسة في إطار تحقيق المصلحة العامة .

ثالثا : طبيعة الجلسات المخصصة لعرض البرامج الحكومية وتقييم الأدعاءات الوزارية سواء مع رغبة المجلس في انجاز هذا الملف والانتهاه منه بصورة عاجلة للانتقال لقضايا ومجالات العمل البرلماني المتعلقة نتيجة إجراء العمليات الانتخابية وتغيير التركيبة البرلمانية أو الالتزام باستقبال (اثنان) من الوزراء في كل جلسة بما يستوجب حسما وصرامة في إدارة الجلسات من قبل رئيس المجلس - أو من ينوب عنه في إدارتها من الوكلاء - للسيطرة علي الوقت وعدم تكرار عرض القضايا أو الإسهاب في الحديث .

في ضوء كل تلك المعطيات والضوابط فقد استطاع عدد من النواب التمايز وإظهار خصوبة الأفكار والقدرة علي التفاعل مع جلسات تقييم الأدعاءات الحكومية سواء بتقييم السياسات العامة ومخرجات الخطط والبرامج التنفيذية أو بالتعبير عن المطالب المجتمعية وانتهاز الفرص لانتزاع مكاسب لصالح دوائرهم الانتخابية بالصورة التي تعزز مكانتهم لدي جمهورهم وناخبهم حيث أتى النائب محمد أبو العنين (وكيل المجلس) كأكثر النواب تفاعلا وحديثا خلال جلسات التقييم بعدد (١٩) مداخلة أكدت علي قيمته وخبرته في العمل النيابي وأحقيته في ثقة ناخبه التي ضمنت له انتزاع مقعده بأريحية كبيرة ومن جولة التصويت الأولي مستفيدا في طلبه للكلمة من الأولوية التي يمنحها له موقعه ضمن هيئة مكتب المجلس تبعه في الترتيب كلا من النائبين محمد هاني أباطة وأشرف رشاد الشريف (ممثل الأغلبية البرلمانية) بعدد (١٢) مداخلة لكل منهما تظهر الحرص علي المشاركة وامتلاك رؤية تعتمد علي سند فكري وأيديولوجي داعم بالنظر لكونهما يمثلان أحزابا برلمانية مؤثرة في المشهد إضافة لما تتطلبه وتستوجبه مهام رئاسة الهيئة البرلمانية للحزب الرئيسي في المشهد النيابي للنائب أشرف رشاد .

أما المراكز الثالث والرابع في حجم المداخلات النيابية فقد احتلها كل من النائب مصطفى بكري بعدد (١١) مداخلة والنائب محمد عبد الحميد هاشم بعدد (١٠) مداخلات في سلوك ينم عن الحرص علي استغلال خبرات العمل النيابي والاستفادة من التكتيف الإعلامي المصاحب للجلسات في حصاد مكانة ومنزلة متميزة تعطي لصاحبها أريحية في باقي دور الانعقاد السنوي الأول خاصة بالنسبة لبرلماني وإعلامي صاحب خبرات كبيرة علي المستوي الصحفي والمرئي مثل النائب مصطفى بكري وهو سلوك تكرر بالنسبة لأصحاب المركز الخامس وعددهم (٣) نواب (أمال عبد الحميد - بلال النحال - سليمان وهدان) بعدد (٩) مداخلات لكل نائب منهم.

أما المركز السادس فقد شغله (٤) نواب (أحمد العوضي - حسن المير - ضياء الدين داود - مصطفى سالم) بعدد (٤) مداخلات لكل منهم كانت السمة المميزة لهم كونهم من أصحاب الخبرات البرلمانية والتجارب القوية خلال المجلس السابق بما مكنهم من إثراء الجلسات بمداخلات شديدة العمق والثراء في تعبيرها عن وجهات نظر متماسكة وقراءة متعمقة لاحتياجات دوائرهم وأساليب الوفاء بتلك الالتزامات .

والحقيقة أن الحصاد الرقمي (السابق) لكفاءة التفاعل لا تتوقف دلالاته عند الطبيعة الذاتية لشخص النواب بل تتجاوزها لمساحات أوسع من التأثير والاستنباط المستقبلي لشكل الأداء النيابي فعلي الرغم من التفاوت الواضح في أعداد ونسب التمثيل بين الأحزاب (٤٧٥) نائب وبين المستقلين (١١٧) نائب فقد أظهر تفاعل النواب منافسة حامية بينهما لإثبات الكفاءة والجدارة البرلمانية حيث تساوي كلاهما في عدد المتحدثين (٦) نواب لكل منهما في تأكيد علي الفعالية رغم اقتصار مساهمة الأحزاب علي (٤) منهم فقط (مستقبل وطن - الوفد - الشعب الجمهوري - حماة وطن)

أما فيما يتعلق بالملاحظات التي تستوجب تدخلا ومعالجة سريعة للادعاءات ورفع كفاءة النخبة البرلمانية فيمكن حصرها في معطيات المشهد علي المستوي الجغرافي والنوعي باعتبارها تشهد خلا واضحا التعبير عن نسب تواجدها الفعلي داخل المجلس فعلي المستوي الجغرافي فقد ظهر مدي هيمنة محافظات الدلتا علي المشهد بعدد (١٠) نواب بينما اقتصر تمثيل نواب الصعيد علي (نائبين) فقط (أشرف رشاد - مصطفى سالم) بينما علي مستوي النوع فقد أظهر التحليل غياب واضحا للنايبات وعدم وجود متحدثين فاعلين بصورة كبيرة بينهم حيث لم تتواجد سوي نائبة (واحدة) منهم في المركز الأولي (أمال عبد الحميد)

النواب الأكثر تفاعلا			
م	النائب	التيار السياسي	المدخلات
١	محمد أبو العنين	مستقل	١٩
٢	محمد هاني أباطة	الوفد	١٢
٣	أشرف رشاد الشريف	مستقبل وطن	١٢
٤	محمد مصطفى بكري	مستقل	١١
٥	محمد عبد الحميد هاشم	مستقل	١٠
٦	أمال عبد الحميد	الشعب الجمهوري	٩
٧	بلال حامد النحال	مستقل	٩
٨	سليمان وهدان	الوفد	٩
٩	أحمد العوضي	حماة وطن	٨
١٠	حسن حسين المير	مستقل	٨
١١	ضياء الدين داود	مستقل	٨
١٢	مصطفى سالم	مستقبل وطن	٨